

أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم

إن أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جريج وقيل : موطأ مالك بن أنس وقيل : إن أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح بالبصرة ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وتسطيره في الأجزاء والكتب . وكثر ذلك وعظم نفعه إلى زمن الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري و أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري فدونا كتابيهما وأثبتنا فيهما من الأحاديث ما قطعاً بصحته وثبت عندهما نقله وسميا الصحيحين من الحديث ولقد صدقا فيما قالوا [1] مجازيهما عليه ولذلك رزقهما [2] تعالى حسن القبول شرقاً وغرباً .

ثم ازداد انتشار هذا النوع من التصنيف وكثر في الأيدي وتفرقت أغراض الناس وتنوعت مقاصدهم إلى أن انقرض ذلك العصر الذي قد اجتمعوا واتفقوا فيه مثل : أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ومثل : أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني و أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي وغيرهم فكان ذلك العصر خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم وإليه المنتهى .

ثم نقص ذلك الطلب وقل الحرص وفترت الهمم فكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها فإنه يبتدئ قليلاً قليلاً ولا يزال ينمو ويزيد إلى أن يصل إلى غاية هي منتهاه ثم يعود وكأن غاية هذا العلم انتهت إلى البخاري ومسلم ومن كان في عصرها ثم نزل وتقاصر إلى ما شاء الله [3] .

ثم إن هذا العلم على شرفه وعلو منزلته كان علماً عزيزاً مشكلاً للفظ أو المعنى ولذلك كان الناس في تصانيفهم مختلفي الأغراض .

فمنهم من قصر همته على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه ويستنبط منه الحكم كما فعله عبد الله بن موسى الضبي وأبو داود الطيالسي وغيرهما أولاً .

وثانياً : أحمد بن حنبل ومن بعده فأثبتوا الأحاديث من مسانيد رواتها فيذكرون مسند أبي بكر الصديق B ويثنون فيه كل ما رووا عنه ثم يذكرون بعده الصحابة واحداً بعد واحد على هذا النسق (2 / 224) .

ومنهم من يثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها فيضعون لكل حديث باباً يختص به فإن كان في معنى الصلاة ذكره في باب الصلاة وإن كان في معنى الزكاة ذكره فيها كما فعل مالك في الموطأ إلا أنه لقله ما فيه من الأحاديث قلت أبوابه ثم اقتدى به من بعده